

Distr.: General
24 April 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن
من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وردت من نجيب
الغضبان، الممثل الخاص للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لدى الأمم المتحدة
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على جميع أعضاء مجلس الأمن باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله المعلمي
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أوجه انتباهكم ببالغ الجزع إلى استمرار الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية في جميع أنحاء سوريا منذ الهجوم الوحشي بالأسلحة الكيميائية الذي شنه النظام السوري على سكان خان شيخون بإدلب في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

فبعد ساعات فقط من إطلاق قوات الأسد غازات سامة أودت بحياة أكثر من ٧٠ مدنياً، من بينهم ٢٥ طفلاً و ١٦ امرأة، شن النظام السوري هجوماً وحشياً باستخدام أسلحة تقليدية ليقتل ٥٣٠ مدنياً في جميع أنحاء سوريا. وفي ٧ نيسان/أبريل، بعد ساعات فقط من توجيه الولايات المتحدة ضربات انتقامية رداً على هجمات الأسد بالأسلحة الكيميائية، شن النظام السوري هجوماً ثانياً بأسلحة كيميائية على حي القابون بدمشق. واستأنف نظام الأسد وحلفاؤه بعد ذلك هجماتهم على المدنيين في حلب وإدلب وحماة ودمشق ودرعا وحمص.

وقُتل ما لا يقل عن ٢١٤ مدنياً في سوريا منذ هجمات الأسد بالأسلحة الكيميائية، من بينهم ٥٨ طفلاً و ٣١ امرأة. وفقاً لما أفاد به مركز توثيق الانتهاكات في سوريا. وبلغت نسبة المدنيين الذين قُتلوا من جراء القصف الجوي للنظام السوري وحلفائه ٦٨ في المائة. ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شن النظام وحلفائه هجمات لا تقل عن ١٤ هجوماً على مرافق مدنية حيوية، استهدفت أربعة مرافق طبية، وثلاث مدارس، ومركزاً للدفاع المدني، خلال الأيام الخمسة التي أعقبت الضربات التي قامت بها الولايات المتحدة.

وفي الواقع، فإن مستوى العنف منذ قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربات لسوريا مماثل للمستوى المسجل خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مما أسفر عن مقتل ١٤٠ مدنياً (٩١ منهم من جراء عمليات القصف التي تشنها الطائرات الحربية التابعة للنظام وحلفائه). وإن الهجمات التقليدية التي يشنها الأسد على المدنيين السوريين تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وللعديد من قرارات مجلس الأمن، ومن بينها القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، فحتى الآن، مرت هذه الأعمال دون عواقب. ومما لا شك فيه أن هذه الهجمات ستستمر في غياب تدابير شاملة لحماية المدنيين.

وحتى تفلح ضربات الولايات المتحدة في ردع الهجمات على المدنيين في المستقبل، وفي مكافحة الإرهاب بفعالية، وفي إرساء أسس للتوصل إلى حل مستدام للنزاع السوري، فعلى أعضاء مجلس الأمن أن ينضموا إلى الولايات المتحدة في وضع نهج شامل يولي الأولوية لحماية المدنيين، ويثني عن الهجمات التقليدية والهجمات الكيميائية، ويقضي بشكل فعال على الجماعات الإرهابية، ويحاسب مرتكبي الهجمات على المدنيين.

وإذا أردنا إنهاء النزاع السوري ومكافحة الإرهاب بفعالية ووضع حد لأزمة اللاجئين، فإن على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد لردع جميع الهجمات غير القانونية والعشوائية على المدنيين، سواء باستخدام وسائل تقليدية أو كيميائية. وإنما نتطلع إلى قيام الدول الأعضاء، سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، بممارسة تأثيرها على النظام السوري وحلفائه بما يكفل انخراطهما في محادثات سلام مجدية. وهذا هو السبيل الوحيد لإنهاء سفك الدماء وعدم الاستقرار اللذين تسبب فيهما النزاع واللذين لهما تأثير في المنطقة وفي العالم.

(توقيع) نجيب الغضبان

الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
